

وثيقة معلومات المشروع المشتركة/ ورقة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة
التمويل الإضافي

رقم التقرير: PIDISDSA23148

تاريخ إعداد/ تحديث التقرير: 5 تشرين أول/أكتوبر 2017

أولاً. المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

| | | | |
|--|---|---------------------------------|--------------------------|
| الدولة: | العراق | الرقم التعريفي للمشروع: | P161515 |
| اسم المشروع: | مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية - التمويل الإضافي P161515 | | |
| اسم المشروع الأم: | العمليات الطارئة من أجل التنمية P155732 | | |
| المنطقة: | الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | | |
| تاريخ التقييم المتوقع: | 20 أيلول/سبتمبر 2017 | التاريخ المتوقع لاتعداد المجلس: | 24 تشرين أول/أكتوبر 2017 |
| منطقة الممارسة (الرئيسية): | الممارسة العالمية الاجتماعية والحضرية والريفية والمرونة | | |
| المقترض (المقترضين): | وزارة المالية | | |
| الوكالة المنفذة: | صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة | | |
| هل يتم تنفيذ المشروع بموجب البند الخمسون من الإجراء التشغيلي الثامن 8.50 (الإعاش الطارئ) أو الإجراء التشغيلي الثامن 8.00 (الخاص بالاستجابات المستعجلة للأزمات والطوارئ)؟ | تمويل مشروع استثماري | | |
| التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية): | صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة | | |
| مصدر التمويل: | المبلغ | | |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير: | 400.00 | | |
| الفجوة التمويلية: | 0.00 | | |
| التكلفة الإجمالية للمشروع: | 400.00 | | |
| الفئة البيئية: | | | |
| قرار مراجعة التقييم (من مذكرة القرار) | | | |
| قرارات أخرى | | | |
| هل يندرج هذا المشروع ضمن المشروعات المتكررة؟ | لا | | |

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

طلبت الحكومة العراقية التمويل الإضافي لتمكين من تلبية المطالبة بتوسيع تغطية مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية في المناطق المحررة مؤخراً. وأثر النزاع المستمر والركود الاقتصادي على مدار السنوات الثلاث على كافة مناحي الحياة في المجتمع العراقي، مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص المعرضين للخطر في عدة أجزاء من العراق، حيث توقفت العديد من الخدمات الرئيسية ولم تعد الإمدادات منتظمة كما كانت عليه في السابق، ناهيك تلوث العديد من المناطق نتيجة انتشار المواد المتفجرة. وعلى وجه الخصوص مدينة الموصل التي تعتبر من الحالات الخطيرة حيث تم تدمير ما نسبته 80% من المدينة خلال عمليات القتال المختلفة التي مما فاقم صعوبة عمليات إعادة الإعمار اللازمة.

وفي ظل انعدام الفرص الاقتصادية، أدت عمليات النزوح المطولة والإرهاق المتعاقب لدخل وأصول المواطنين إلى زيادة الحاجة لتزويدهم بإمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية والمساعدة الاجتماعية. وعلى أي حال، تعاني الحكومة من محدودية قدراتها لتلبية هذه الاحتياجات. ويعيش ما يقرب خمس النازحين داخلياً في ظروف حرجة كالعيش في مبان خالية، أو غير مكتملة البناء، ومدارس، ومواقع دينية، ومساكن غير رسمية (منظمة الهجرة الدولية 2016). كما وتكرر تفشي الأمراض مثل الكوليرا. أضف إلى ذلك أن حوالي خمس العائلات النازحة لم تعد تمتلك وثائقهم التعريفية الأساسية والتي تعتبر شرط أساسي للحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والطبية بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي العراقي ونظام التوزيع العام. ليستمر بذلك النازحون والعائدون في مواجهة مثل هذه الصعاب التي تضاعفت بسبب البيئة الاجتماعية السياسية الهشة التي يعثرها انهيار على مستوى الأمن وانتشار واسع للمليشيات واستهداف فئات عرقية محددة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2015). أما بالنسبة للمواطنين العراقيين الذين ما يزالون في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش مثل الأنبار ونيوى وكركوك، مما يجعلهم في عرضة للهجمات اليومية التي تضع حياتهم في مهم الخطر وتجعل ظروف معيشتهم شاقّة للغاية، كما ويفيد نموذج المحاكاة الجزئية بأن هذه المجموعة قد عانت من العديد من التداعيات السلبية الناتجة عن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الناتجة عن النزاع (البنك الدولي 2015).

وأدت سنين العنف المطولة في العراق إلى وجود عدة تغييرات في تركيبة العائلة وتدهور كامل في رعاية الأطفال، حيث تأثرت النساء والأطفال بشكل كبير خلال الأزمة. ووصلت نسبة النازحين داخلياً ممن تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً إلى 49%. وهناك ما يقدر بحوالي 1.6 مليون أرملة في العراق ناهيك عن زيادة عدد الأيتام والأسر الذي يعلنهن الإناث. يوجد حوالي 20% من الأطفال في السن المدرسية تسربوا من النظام التعليمي في السنتين السابقتين، ومن بينهم أكثر من مليوني طفل نازح وأطفال من المجتمعات المستضيفة، حيث يرجع ذلك وبشكل جزئي إلى إغلاق 23% من المدارس خلال العام الدراسي 2015-2016. وعلاوة على ذلك، أدى التداعيات النفسية لأعمال العنف بحق الأطفال إلى ترك أثر عميق على شخصياتهم. حيث عادة ما يظهر الأطفال الذين أُجبروا على الهروب من بيوتهم بسبب العنف تغييرات عنيفة في سلوكياتهم نتيجة لما مروا به. ووفقاً للتقييم الذي تم إجراءه منطقة كردستان، وصلت التغييرات السلوكية عند الأطفال إلى 76%. كما ويعتبر العنف ضد النساء والفتيات، وخاصة العنف الجنسي، بمثابة تكتيك مستخدم على نطاق واسع في النزاعات المسلحة، حيث أدت أعمال العنف المطولة وانعدام الأمن المتزايد والخوف من الفقر المدقع إلى زيادة أعداد الفتيات المتزوجات تحت سن الخامسة عشرة. وتؤكد بيانات رصد اليونيسيف عام 2016 بأن حوالي 975.000 فتاة في العراق قد تزوجوا قبل سن الخامسة عشرة، وهو ضعف ما تم تقديره في عام 1990.

ويستمر الاقتصاد العراقي في مواجهة تحديات كبيرة. حيث أدى الانخفاض في أسعار البترول في الأعوام 2015/2016 وأعمال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى المساهمة في تدهور حاد في النشاط الاقتصادي وزيادة سريعة في عجز الحساب الجاري والمالي. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة في تحديد أولويات النفقات والمصاريف، فقد أدى انخفاض عائدات البترول مقابل مستويات النفقات الكبيرة على الإغاثة الإنسانية والأمن إلى زيادة سريعة في عجز الميزانية بحوالي 12% من إجمالي

الناتج العام في العام 2016. وازدادت معدلات الفقر والبطالة في العديد من المجتمعات، أما بالنسبة للاستهلاك الخاص والاستثمار فقد بقي ضعيفاً، وتراجع معدل الانتاج الزراعي.

ونتيجة لذلك، تزايد انعدام الأمن الغذائي مما أجبر العديد من العائلات على الاعتماد على استراتيجيات تكيف شديدة ولا رجعة فيها والهجرة للمناطق الحضرية بحثاً عن العمل والدعم. وأدت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى تدهور في مستويات المعيشة، وعملت على وجود ضغط هائل على الاقتصاد المحلي وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة. وخلال السنتين الماضيتين، عانى العراق من التحديات الهائلة التي تحف عملية إعادة الإعمار في المناطق التي احتلتها جماعات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث تعمل الحكومة على قيادة الجهود لتعزيز الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في البلديات المحررة والتي تركز معظمها في تجمعات تكريت، والدور، والصلوعية، والعلم في محافظة صلاح الدين، والجلولاء، والسعدية، والعظيم في محافظة الديالى، والتي توسعت الآن لتشمل الرمادي في محافظة الرمادي والموصل في محافظات الأنبار ونيوى. كما وتتخذ الحكومة العراقية بعض التدابير والإجراءات لإعادة بناء الثقة مع مكوناتها الأساسية من خلال افساح المجال للمجتمع المدني، وتعزيز انخراط المجتمعات المحلية في الحوارات والعمليات على مستوى صناعة السياسات بغية تعزيز وجود مساهمة شاملة.

السياق القطاعي والمؤسسي:

يتمثل هدف المشروع الاستراتيجي في المساهمة إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي من خلال تقديم الخدمات الشاملة في المناطق المحررة. وينسجم ذلك مع أهداف مجموعة البنك الدولي والاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تهدف إلى تأكيد إعادة بناء الدولة ودعم انتقال المدن من الحالة الهشة والمتأثرة بالنزاع إلى مرحلة من الاستقرار.

ويتناغم المشروع مع الإطار الاستراتيجي المتوسط وطويل الأمد للحكومة العراقية، حيث يركز هذا الإطار على محركين استراتيجيين وهما (أ) ضمان أمان واستقرار جميع العراقيين وتحرير كافة المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واستعادة ثقة المواطنين في الحكومة العراقية (ب) وتعزيز الايصال المستدام للخدمات العامة والتي تشمل على سبيل المثال الكهرباء والماء والصحة والتعليم ونظام الحماية الاجتماعية كوسيلة لجسر الفجوة بين العقد الاجتماعي البائد والجديد. ووضعت حكومة العراق معالجة احتياجات النازحين والمجتمعات المستضعفة وبشكل أخص الفئات المستضعفة التي تشمل النساء والأطفال كأحد أولوياتها. كما وأكدت أيضاً على اشراك القطاع الخاص باعتباره واحداً من السبل لتجديد نشاط حركة خلق فرص العمل ودفع عجلة الاقتصاد. ويتجاوز المشروع مع وثيقة الإطار العام 2017 من إطار إعادة الإعمار والإصلاح الوطنية في العراق (والمشار إليها لاحقاً بالخطة الوطنية لإعادة الإعمار). وستمتد النسخة النهائية للخطة الوطنية لإعادة الإعمار على مدار عشر سنوات بدءاً من 2018 وحتى 2022 وتهدف إلى توحيد جهود حكومة العراق والشركاء الدوليين للتنمية من أجل معالجة الأولويات المحددة من قبل المواطنين والمحافظات ذات العلاقة.

وباعتباره أي المشروع عملية طارئة، فإنه ينسجم مع وثيقة إطار الشراكة القطري لجمهورية العراق للسنة المالية (2018-2023) والمستند إلى معطيات نتائج مراجعة الأداء واستقاء الدروس للسنة المالية 2013-2016، بالإضافة إلى الأولويات التي تم تحديدها في 3 شباط/فبراير 2017 خلال التشخيص القطري المنهجي للعراق. حيث حدد الأخير جملة من الأولويات التنموية للتقليل من الفقر وتعزيز الازدهار في العراق عبر عملية شاملة ومستدامة تتمثل في: (أ) إعادة ارساء الأمن (ب) وإعادة بناء العقد الاجتماعي وشرعية الدولة (ج) وإدارة الثروة النفطية بطريقة عادلة ومستدامة. ويعتبر تعزيز وتقوية المؤسسات العراقية بمثابة ركن هام وأساسي مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الهشاشة والتهديدات المستمرة الناجمة عن التوترات السياسية والإقليمية، حيث تتضح محدودية قدرات المؤسسات

العراقية العامة من خلال الأداء الضعيف على مستوى الخدمات المدنية المقرونة بضعف المساءلة والشفافية في القطاع العام، بالإضافة إلى قلة وجود الشركات المملوكة للدولة.

ويتمثل الهدف الشامل لإطار الشراكة القطري في دعم الحكومة العراقية على تعزيز العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة ومواطنيها على المستوى الوطني والمحليات. حيث سيساعد ذلك الحكومة العراقية على توطيد شرعيتها وتقوية مصداقية مؤسساتها، كما ويفتح الطريق بشكل تدريجي ومنتسلسل أمام وجود اللامركزية، وبالتالي تعمل على تعزيز وحدة الدولة. ويعتبر هذا المنهج مكوناً ضرورياً للسلام والاستقرار ومحركاً مهماً للشمولية وتقليل الفقر وتحقيق الازدهار المشترك. ويسلط إطار الشراكة القطري الضوء على منطقتي تركيز ضمن دعم مجموعة البنك الدولي للعراق وهما: (أ) التعزيز المؤسسي والكفاءة من خلال الاستقرار والحكومة المحسنة (ب) وتقديم الخدمات إلى الأشخاص من خلال الحماية الاجتماعية وإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. وكما تمت الإشارة إليه في التشخيص القطري المنهجي، سيعمل برنامج مجموعة البنك الدولي في العراق على تأكيد الدعم للفئات المستضعفة والتي تتضمن النساء والفتيات والنازحين داخلياً والذين عانوا على نحو غير متناغم من انعدام الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وتم تصميم إطار الشراكة القطري الذي يمتد على مدار ست سنوات على نحو يكفل مرونته وتجاوبه مع الوضع المتغير في العراق، حيث تتماشى نشاطات المشروع بشكل كبير مع الرسائل المدوية التي تم تلقيها خلال المشاورات التي أجريت داخل الدولة وتتعلق بإطار الشراكة القطري الذي يهدف إلى بناء مؤسسات حكومية أقوى ووجود اقتصاد متنوع متكامل إقليمياً يساعد في تقديم الخدمات وخلق فرص العمل.

ت. الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للمشروع/ الأم.

يهدف هذا المشروع إلى دعم جمهورية العراق في إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة واستعادة إيصال الخدمات العامة في المناطق البلدية المختارة.

النتائج الرئيسية:

يهدف التمويل الإضافي إلى توسيع النطاق القطاعي لمعالجة احتياجات التعليم الملحة والخدمات الزراعية/الري والحضرية في التجمعات التي يشملها المشروع، بالإضافة إلى القطاعات الأخرى وهي المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل والخدمات البلدية.

أ. دعم القطاع الزراعي واستعادة خدمات الري. سيعمل التمويل الإضافي على تمويل: شراء وتوزيع الحزم للمساعدة في البدء بالزراعة المنزلية واستعادة وتحديث معارف مراكز الخدمات الزراعية الرئيسية، فضلاً عن اتخاذ تدابير لتعزيز وصول وحصول المزارعين على المعرفة والخدمات والتقنيات التكنولوجية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال توزيع قسائم وإرساء صناعات تقوم على المدخلات المحلية وتتمتع بالشفافية والكفاءة، بالإضافة إلى دعم بناء المؤسسات وزيادة وصول أصحاب الأعمال الزراعية على رأس المال العامل.

ب. دعم استعادة خدمات التعليم في المناطق المحررة والمتضررة في العراق. سيعمل التمويل الإضافي على تشكيل الأساسات لعملية التطوير والتنمية الإضافية في هذا القطاع من خلال إعادة إعمار وتأهيل وتحديث البنية التحتية للتعليم، وتطوير وتنمية وتنفيذ تدريبات وبرامج دعم معلمي ومدراء المدارس والتدريب المهني والدعم الاجتماعي للشباب غير المنخرطين في التعليم أو التوظيف أو التدريب.

ت. دعم تعزيز اوصول الخدمات الحضرية على مستوى المحافظات. وفي هذا السياق، سيتضمن دعم التمويل الإضافي الأمور التالية: إعادة تأهيل البنية التحتية الحضرية لتحسين الوصول والحصول على الخدمات المالية والبلدية والتجارية، وتحديث المرافق الثقافية والرياضية للشباب، وتعزيز قدرات السلطات البلدية ومزودي الخدمات على تقديم الخدمات العامة.

ث. وصف المشروع:

يتناغم التمويل الإضافي مع التصميم الأصلي لمشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية، حيث يهدف كل منهما إلى استكمال جهود الاستقرار التي تبذلها الحكومة العراقية بعد تحرير عدة تجمعات محلية من قبضة تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام لاستعادة اوصول الخدمات العامة عن طريق إعادة تأهيل وإعمار البنية التحتية ذات الأهمية القصوى وتجهيز الطريق لعملية تنمية مستدامة وشاملة ومتساوية في العراق. وأدى القتال المطول والعنيف الذي شهدته بعض مناطق العراق التي تم تحريرها مؤخراً من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وخصوصاً الموصل والتي تعتبر معقل الدولة الإسلامية إلى خسائر فادحة أثرت على اوصول الخدمات والنشاطات التجارية الأساسية. سيقوم التمويل الإضافي بتمويل نطاقات جغرافية من نشاطات المشروع الحالية لتشمل بلديات جديدة في محافظتي صلاح الدين والديالى ومحافظات كركوك والأنبار (ومن ضمنها الرمادي) ونيوى (ومن ضمنها الموصل) ومحافظات حكومة إقليم كردستان والتي تشمل (دهوك وأربيل والسليمانية).

وسيتم إعادة هيكلة بعض مكونات مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية (P155732) مع التمويل الإضافي ليتضمن الآتي: (أ) المكون الأولى والمتعلق بإعادة البنية التحتية للكهرباء وتوصيلها والذي سيتسع ليشمل مناطق جغرافية جديدة وسيتضمن اعمالاً ونشاطات تتعلق بتكريب المعدات التي تم توفيرها، (ب) والمكون الثاني المتعلق بإعادة خدمات النفايات الصلبة البلدية وخدمات المياه والصرف الصحي والذي سوف يتسع ليشمل مناطق جغرافية جديدة أيضاً، (ج) والمكون الثالث والذي يتعلق بإعادة البنية التحتية لوسائل النقل، والذي سيتسع ليشمل مناطق جغرافية جديدة، بالإضافة إلى تمويل إجراء دراسة جدوى تتعلق بتشغيل وصيانة مطار الموصل ضمن مخطط يقوم على شراكة القطاعين العام والخاص، (د) والمكون الرابع المتمثل بإعادة الخدمات الصحية، علماً بأنه تم حذف هذا المكون من المشروع نظراً لقيام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتوفير منحة بمبلغ 100 مليون دولار لتحقيق هذا الهدف. وسينم إعادة تنقيح نطاق المساعدة الفنية لتتضمن جملة من الأمور من بينها: (أ) النشاطات الإضافية لتعزيز الاندماج والتماسك المجتمعي والاجتماعي من خلال المكونات (ب) ودعم استعادة التراث الثقافي كمحرك للمصالحة و(ج) المساعدة التقنية للإصلاحات اللامركزية. بالإضافة إلى تعديل مؤشرات النتائج المتناظرة والأهداف.

اسم المكون:

إعادة البنية التحتية للكهرباء وتوصيلها

التعليق (اختياري)

يهدف هذا المكون إلى دعم استعادة خدمات الكهرباء إلى المناطق المحررة مع التركيز بشكل أخص على (أ) التدخلات التي يقودها القطاع العام والتي تغطي إعادة إعمار أصول التوزيع والنقل المدمرة (كما هو موجودة في مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية) (ب) وحيثما أمكن ذلك، الجهود التي يقودها القطاع الخاص لتوسيع الحصول على الكهرباء وبالاستناد على عقود الخدمات لتكريب بنية تحتية جديدة للأجيال الموزعة (رسوم لكل كيلو واط) وأنظمة الطاقة الشمسية الضوئية للمؤسسات والمنازل.

اسم المكون:

إعادة خدمات النفايات البلدية والمياه والصرف الصحي

التعليق (اختياري)

ويتشابه هذا المكون بشكل كبير مع ذلك المكون الموصوف في مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية والذي يهدف إلى إعادة خدمات النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي من خلال اصلاح وإعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية المدمرة في البلديات المختارة، حيث ستؤدي عملية إعادة بناء وإعمار الأشغال العامة إلى توفير فرص عمل محلية، كما سيقال الاستكمال الناجح للأشغال العامة في هذا القطاع من حدوث مخاطر الصحة العامة الناتجة عن الأمراض المنقولة بالماء.

وعلى أي حال، سيعمل التمويل الإضافي على دمج التعديلات التالية ضمن المكون الأصلي: (أ) سيركز الآن على أربعة محافظات (الأنبار وديالى ونيوى وصلاح الدين) وتتضمن الأحياء والأحياء الفرعية التي تحيط بالموصل والأنبار و(ب) تحديد أولويات إعادة إعمار وتأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومضخات المياه ومعدات إدارة النفايات الصلبة (شاحنات القمامة، الخ).

اسم المكون:

إعادة البنية التحتية للنقل والخدمات

التعليق (اختياري)

يهدف هذا المكون في إطار التمويل الإضافي إلى توسيع التغطية في المناطق المحررة في محافظات الأنبار وصلاح الدين والرمادي لاستعادة إيصال الخدمات والوصول إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المضطربة نظراً لتدمير الطرق والجسور خلال العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وستتضمن النشاطات ضمن هذا المكون إعادة إعمار الجسور الرئيسية المدمرة كلياً وإعادة تأهيل الجسور المدمرة جزئياً في المناطق المتضررة وبشكل أخصر في الموصل والتي عانت من تدمير واسع النطاق للأصول المادية والبنية التحتية.

اسم المكون:

إعادة الخدمات الصحية

التعليق (اختياري)

سيستمر تمويل مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية بوجود التمويل المتوفر ولكن مع وجود مراجعة طفيفة، على سبيل المثال، سيقوم مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية بتمويل اصلاح وتوفير المعدات الطبية للمستشفيات المدمرة جزئياً والعيادات بدلاً من توفير مستشفيات متنقلة. لا يوجد أي تمويل اضافي مقترح لهذا المكون حيث قامت دولة الكويت ومن خلال صندوق الكويت للإنماء الاقتصادي العربي بتوفير منحة بلغت 100 مليون دولار لاستعادة الخدمات الصحية في المناطق التي تم استعادتها واسترجاعها من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

اسم المكون:

المساعدة الفنية

التعليق (اختياري)

سيقوم هذا المكون بتطوير وتبني منهجاً متماسكاً واستراتيجياً نحو جهود إعادة الإعمار لمجموعة من المشاريع القطاعية الاستثمارية المحتملة. وسيستمر هذا المكون بتنفيذ منهجاً مفصلاً ودقيقاً لعدة اوجه لبناء الثقة بين المواطن/الدولة وتعزيز المصالحة والتسوية ضمن سياق المشروع الأوسع نطاقاً.

اسم المكون:

إدارة واستشعار المشروع ورصده ومتابعته وتقييمه

التعليق (اختياري)

يشمل هذا المكون النفقات المتعلقة بإدارة وتنسيق المشروع، بما في ذلك السياسات الوقائية، وإدارة المشتريات والإدارة المالية، الاستشعار المجتمعي، والاتصال، وإدارة نظام الرصد والمتابعة والتقييم أما بالنسبة لاختصاص هذا المكون فسيتم توسيعه للإشراف على التنفيذ الفعال لمبادرات اشراك وانخراط الشباب.

اسم المكون:

إعادة الانتاجية الزراعية

التعليق (اختياري)

يتمثل التركيز الأساسي لهذا المكون في إعادة إحياء الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها في الأقاليم المتأثرة بالنزاع في أنحاء البلاد، حيث تستفيد أعمال المشروع من مجموعة من التدابير الطارئة والقصيرة الأمد لتحسين قدرة وزارة الزراعة على دعم المزارعين بالخدمات والتقنيات والاستثمارات الزراعية الحيوية.

اسم المكون:

الإصلاح الطارئ للبنية التحتية للتحكم بالمياه وشبكات قنوات الري

التعليق (اختياري)

يملك العراق شبكة تصريف معقدة تتألف من بنية تحتية مائية هيدروليكية تضم سلسلة من السدود والخزانات التي تقع على نهري دجلة والفرات وروافدهما، حيث أن السدود الكبيرة الحجم متعددة الوظائف (توليد الطاقة الكهرومائية-الري-السيطرة على الفيضانات)، وبنيت سدود أصغر حجماً لتزويد المدن ومخططات الري بالمياه. ويحتاج أغلبية ذلك إلى إصلاحات عاجلة نظراً لأهميتها في ضمان زيادة سريعة في المحاصيل الزراعية، وتعني "عاجلة" الحاجة إلى إعداد ظروف للمهجرين من المناطق الريفية والقطاع الزراعي من أجل تعزيز الأمن الغذائي للجميع وإعادة توليد سبل العيش والعمل في الريف.

اسم المكون:

إعادة خدمات التعليم

التعليق (اختياري)

يهدف هذا المكون إلى دعم إعادة خدمات التعليم في المناطق المحررة والمتضررة في العراق، إلى جانب وضع أسس تطوير هذا القطاع، حيث سيكون التركيز على التعليم المهني للشباب وعلى التمكين الاقتصادي للمرأة.

اسم المكون:

إعادة البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية وحفظ التراث الثقافي في البلديات المحددة

التعليق (اختياري)

سيدعم هذا المكون إعادة البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية في البلديات المحددة في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى، ممهداً الطريق أمام إعادة السكان المهجرين ووضع الأعمال الأساسية للإصلاح الشامل للمساكن وإعادة بنائها في المستقبل.

اسم المكون:

غير محدد

التعليق (اختياري)

ج. موقع المشروع والسمات المادية البارزة والمتعلقة بتحليل السياسات الوقائية (إذا كانت معروفة)

حتى الآن، لم يتم تحديد المواقع المحددة لتدخلات المشروع. على أي حال، يركز مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية على البلديات/المدن السبعة المستهدفة في الأصل في محافظتين تم تحديدهما خلال مرحلة التحضير للمشروع في شهر أيار 2005 وتتضمن

مدن تكريت والدور والضلوعية والعلم في محافظة صلاح الدين والجالولاء والسعدية والعظيم في محافظة الديالى. ويعمل مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية على توسيع دعمه للبلديات الإضافية مثل الرمادي وبلديات أخرى تحررت على مدار السنة الماضية وتحتاج بشكل سريع إلى دعم فوري لاستعادة الخدمات.

سيعمل التمويل الإضافي على توسيع الدعم المقدم ليشمل مناطق أخرى محررة وقطاعات أخرى ذات أهمية قصوى. ومن المتوقع أن يشمل التوسع إلى ما بعد محافظتي صلاح الدين والديالى ويضم مدناً أخرى تحررت مؤخراً في محافظتين إضافيتين مثل الموصل في محافظة نينوى والأنبار في الرمادي وآخرون لم يتم تحديدهم في هذه المرحلة. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تشمل النشاطات التي يمولها المشروع التوسع في مناطق الضواحي والقرى والبنية التحتية في الأراضي المفتوحة.

وتتشارك تدخلات جميع المشاريع في خاصية واحدة وهي الالتزام التام بالمخططات الموجودة سابقاً والهيكلية والبنية التحتية الخطية التي تدمرت وتعرضت للتخريب أو السرقة خلال الأنشطة القتالية والاحتلال من قبل المجموعات الاحتلالية. ومن المتوقع أن تتركز معظم التدخلات في المناطق الحضرية والتي يميزها اليوم ظروف انخفاض خط الأساس البيئي نظراً لأعمال الحرب والتدهور والتجاهل ذات الصلة (على سبيل المثال الركام ووجود الذخائر غير المنفجرة والتخلص غير المنتظم من النفايات وانهيار الخدمات البيئية ووجود التلوث بسبب النفط/المحروقات والذخائر). وستتركز بعض المشاريع الفرعية في عملية إعادة التأهيل، على سبيل المثال الجسور والخزانات، في الأنهار الرئيسية وضمن المناطق التي تتضمن ارتفاعاً في الحساسية البيئية، ولكن مرة أخرى ضمن ممرات النقل والمخططات الحالية.

المناخ:

في الغالب، يتمتع العراق بمناخ صحراوي حار أو شبه جاف في الأجزاء الشمالية. ويبلغ متوسط درجات الحرارة العالية فوق 40 درجة مئوية (104 فهرنهايت) وعلى ارتفاعات منخفضة خلال أشهر الصيف (حزيران وتموز وآب)، بينما يبلغ متوسط درجات الحرارة المنخفضة إلى ما دون الصفر المئوي (32 فهرنهايت) خلال أشهر الشتاء الباردة. ويحدث معظم الهطول المطري بدءاً من شهر ديسمبر وحتى ابريل وتتراوح معدلات الأمطار ما بين 100-180 سنوياً.

الخصائص الجغرافية:

يمكن تقسيم العراق إلى خمسة مناطق جغرافية حسب الآتي (منظمة الزراعة العالمية واليونيسيف والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية 1962).

- أ. منطقة فراغروس الجبلية.
- ب. منطقة التلال.
- ت. المنطقة الصحراوية.
- ث. منطقة سهل ما بين النهرين.
- ج. منطقة الجزيرة.

الموارد المائية:

الموارد المائية السطحية

يعبر العراق نهريْن رئيسيين وهما دجلة والفرات وكلاهما يرتفع في جبال تركيا الشرقية ويدخلان العراق من حدودها الشمالية الغربية. وقبل التقاء النهريْن شمال البصرة، يتدفق نهري الفرات ودجلة حوالي 1.000 و1.300 كيلومتر على التوالي داخل الأراضي العراقية. وعند هذه النقطة داخل منطقة الخليج، يشكل النهراْن الملتقيان ممر شط العرب المائي والذي يتدفق لحوال 190 كيلومتر داخل منطقة الخليج. وداخل العراق، يتلقى نهر دجلة مياهه من أربعة روافد رئيسية وهب الخابور، والزاب الكبير والزاب الصغير والديالي والتي ترتفع في جبال تركيا الشرقية وشمال غرب إيران ويتدفق بالاتجاه الجنوبي شرقي حتى يلتقي بنهر دجلة.

تتأثر جودة المياه في نهر الفرات بالتدفقات العائدة من مشاريع الري في تركيا وسوريا ومن المتوقع أن يزداد الأمر سوءاً بسبب زيادة نسبة الأراضي المروية. وداخل العراق، يتم تصريف معظم التدفقات العائدة الآن في الخليج الفارسي من خلال مصب التصريف الرئيسي، ولكن بعد ذلك، تعود كمية كبيرة من الأملاح لتدخل إلى النظام النهري. وعلى الجانب الآخر، وفي نهر دجلة، فتبدو جودة المياه أكثر تدهوراً حيث يتم تحويل تدفقات الفيضانات إلى مكان التخزين في بحيرة الثرثار ذات الملوحة العالية، ولاحقاً تعود وترجع إلى النظام النهري حاملة معها الأملاح المأخوذة من البحيرة.

المياه الجوفية

لا وجود لخزان مياه جوفية محدد ووفقاً للخطوط الكنتورية لمنسوب المياه الجوفية على الخريطة، حيث يبعد أقرب مستوى للمياه الجوفية حوالي 100 متر عن سطح الأرض. وعليه، من غير المتوقع أن تتفاعل نشاطات المشروع مع المياه الجوفية.

التنوع الحيوي

تعتبر ظروف التنوع الحيوي في المنطقة التي ستحتضن نشاطات مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية- التمويل الإضافي قريبة من منطقة الهضاب وبعيدة عن مناطق المستنقعات (الواقعة في الجهة الشرقية الجنوبية من العراق)، كما وتبعد عن المناطق الصحراوية (الواقعة في أقصى غرب العراق). وضمن مناطق تدخلات مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية- التمويل الإضافي، تم تصنيف الأنواع الحيوانية والنباتية على أنها غير نادرة وغير مهددة بالخطر. حيث تعتبر هذه الأنواع معروفة ومهجورة في عدة مواقع. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد موائل أرضية أو أنظمة بيئية في مناطق تدخلات مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية- التمويل الإضافي. وتعتبر البيئة المائية للأنهار من أهم الموائل والموائل والتي تمر عبر مناطق التدخلات.

القدرة المؤسسية للجهة المقترضة فيما يتعلق بالسياسات الوقائية

خلال فترة تنفيذ مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية (الأم)، تمكن المقترض من الحصول على خبرة ومعرفة بسياسات السياسات الوقائية في البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قام فريق المهمات ووحدات إدارة المشروع بتوفير عدداً من الجلسات التعريفية والتدريبية. أما بالنسبة للمكونات التي تمت إضافتها حديثاً، فستكون هناك حاجة لتدريب فرق إدارة المشروع على السياسات والسياسات الوقائية. وعلى المستوى الميداني، من المتوقع أن تقوم فرق إدارة المشروع بتحديد نقاط اتصال بيئية واجتماعية تعمل على إجراء اشراف ميداني منتظم للتأكد من امتثال المقاولين وعمالهم وممارساتهم مع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، كما وستطلب فرق إدارة المشروع من الشركات الفنية والهندسية توظيف طاقم مختص في البيئة والتنمية الاجتماعية والصحة والسلامة للقيام بالإشراف اليومي على النشاطات الميدانية وتجهيز تقارير عدم الامتثال والتي ستقوم فرق إدارة المشروع ببناء عليها بالتحقيق وأخذ الإجراءات المناسبة. ومن أجل إدارة السياسات الوقائية الاجتماعية/البيئية، ستطلب وكالات المشروع دعماً لعمليات التنفيذ في ثلاثة مواقع رئيسية وهي: (أ) موارد وموظفين مخصصين، و(ب) المساعدة الفنية، و(ج) التدريب والتوعية. بالإضافة إلى ذلك، سيكون تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ضمن مسؤوليات المقاولين، ومن أجل ذلك، على المقاول ترشيح استشاري بيئة وصحة وسلامة واستشاري التنمية الاجتماعية (إن لزم الأمر) للتأكد من الامتثال مع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية خلال فترة الأعمال.

ح. أخصائي الحماية الاجتماعية والبيئية

شوغانغ وانغ، أخصائي الحماية الاجتماعية.

ايهاب محمد محمد شعلان، أخصائي الوقاية البيئية.

ابراهيم اسماعيل محمود مسالمة، أخصائي في مجال التنمية الاجتماعية.

محمد فاروق ابراهيم قنديل، أخصائي في مجال البيئية.

ثانياً. التنفيذ:

تستمر الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ بتأكيد ملكية حكومة العراق للمشروع بينما نحافظ على توازن مناسب بين عمليتي التسليم السريع والتنفيذ الفعال للمشروع. وتبقى مسؤولية تنسيق المشروع بشكل كامل ضمن مهام مجلس الوزراء العراقي من خلال وحدة تنسيق المشروع باعتبارها جزءاً من إطار النتائج الذي سيستمر البنك بالتنسيق معه. وفي المقابل، ستكون فرق إدارة المشروع والمشكلة ضمن الوزارات النظيرة مسؤولة عن تنفيذ المشروع القطاعي. وعلى المستوى الوطني، سيتم تضمين كل من وزارة الزراعة والموارد المائية والتعليم لتنفيذ نشاطات في هذه القطاعات.

تم تشكيل فريقين لإدارة المشروع في وزارة الإسكان والإعمار والبلديات والأشغال العامة وذلك لدائرة الطرق والجسور ودائرة المياه والبلديات. بالإضافة إلى ذلك، لقد تم أو سيتم تشكيل فرق إدارة المشروع في وزارة التعليم، والكهرباء والزراعة والمياه والموارد المائية والري. وتعتبر قدرة هذه الوزارات على تنفيذ المكونات الفرعية غير مؤكدة على الرغم من انخراط البنك سابقاً في واحدة أو أكثر من هذه الوزارات خلال السنوات القليلة الماضية، ومن الممكن أن تكون قدراتهم المحدودة سبباً لوجود بعض التحديات والتأخيرات. ولتسريع عملية تنفيذ المشروع والاستعادة السريعة للخدمات الحضرية، تم تمديد عملية التنفيذ لتشمل أربع محافظات (الحكومات دون المستوى الوطني). ووفقاً للتغيرات التي أدخلت على مكونات مشروع التمويل الإضافي، لن تكون كل من وزارة الإسكان ووزارة الصحة من المنفذين لنشاطات المشروع.

بالإضافة إلى ذلك، ستكون البلديات الأربع (الأنبار والديالي وصلاح الدين ونيوى) مسؤولة عن نشاطات التنفيذ لتعزيز الخدمات الحضرية ضمن نطاق اختصاصهم. ومن الممكن وجود معيقات مؤسسية ومتعلقة بالقدرات في هذه المحافظات، وهو الأمر الذي سيتطلب من المشروع البدء ببرامج بناء القدرات لمساعدتهم في العمليات الشرائية والمالية وإدارة السياسات الوقائية. كما وسيوفر المشروع المساعدة الفنية على مستوى فرق إدارة المشروع لدعم النظراء المعنيين. وسيقوم الكادر الفني في مكاتب الوزارات الإقليمية بتقديم الدعم لفرق إدارة المشروع في كل بلدية ومحافظة. وستستند هيكلية الإدارة المقترحة للمشروع على الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشروع الأم ومشاريع أخرى جارية يمولها البنك الدولي، بالإضافة إلى اعتبارات الظروف الأمنية الصعبة والقدرة التنفيذية الهشة والضعيفة لبعض المؤسسات.

وضمن إطار النتائج، تعتبر وحدة تنسيق المشروع الجهة المسؤولة عن التوجه الاستراتيجي الشامل ورصد المشروع. وسيبرأسها السكرتير العام وبمساعدة فريق من الخبراء الفنيين. وستوافق وحدة تنسيق المشروع بشكل رسمي على استثمارات المشروع وتعمل على تنسيق نشاطات فرق إدارة المشروع والدوائر الرئيسية، بالإضافة إلى تقديم الإرشاد والتوجيه اللازم لتنفيذ المشروع بشكل فعال. كما وستعمل الوحدة على مراجعة الميزانية وتقارير سير العمل ونتائج التدقيق وتقرير التقييم وتعمل على عقد اجتماعات على أساس نصف سنوي.

وستستمر وحدة تنسيق المشروع بمراقبة عملية التنفيذ بشكل كامل وتعمل على توحيد وتقديم التقارير القطاعية إلى البنك الدولي، كما وستحافظ على نظام إدارة المعلومات وتستخدمه لتتبع المظالم المتعلقة بالمشروع، بالإضافة إلى تحضير التقارير الربع سنوية، وستقوم وحدة تنسيق المشروع بوضع آلية مراقبة مستندة على تكنولوجيا المعلومات لتعزيز وتمكين نظام التعريف من خلال الصورة ونظام تتبع المراجع الجغرافية لمراقبة الأشغال العامة. وتقع على عاتق فرق إدارة المشروع مسؤولية إدخال المعلومات المطلوبة لهذا النظام. وستتولى وحدة تنسيق المشروع نشاطات الاستشعار والتواصل وبمساعدة من فرق إدارة المشروع والمساعدة الفنية الأخرى إن لزم الأمر.

سيتم تشكيل سبع فرق إضافية لإدارة المشروع في موعد أقصاه 2017/10/31. وستقوم الوزارات المعنية بتحديد ووضع أولويات المشاريع الفرعية مع وجود مهمة ومسؤولية فرق إدارة المشروع المتمثلة في إدارة والتخطيط وتنفيذ النشاطات التابعة لنطاق تخصصهم والمتابعة اليومية على العمليات الشرائية وإدارة أموال المشروع وضبط الجودة وإدارة المخاطر والسياسات الوقائية الاجتماعية والبيئية والإشراف على المشروع وكتابة التقارير. تكون فرق إدارة المشروع مسؤولة عن إجراء الدفعات إلى الموردين والاستشاريين والمقاولين والتأكد من صرف هذه الأموال وفقاً لإجراءات وتوجيهات البنك الدولي والتي سيتم بناء عليها تزويد فرق إدارة المشروع بموظفين مؤهلين وأخصائي ذوي خبرة من ضمنهم المهندسين وأخصائي الحماية الاجتماعية والبيئية وأخصائي العمليات الشرائية والإدارة المالية والذين سيشكلون نقاط التواصل الأساسية إلى جانب وظائفهم التقنية. كما ستكون فرق إدارة المشروع مسؤولة عن تجهيز الشروط المرجعية للعطاءات وتقييم المناقصات ومنح العقود وإدارتها وتقديم المساعدة الفنية للجهات الاستشارية وشركات التنفيذ الممولة بموجب قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتقديم الدعم للمقاولين والاستشاريين والتدريب والتوجيه خلال فترة التنفيذ ومراقبة امتثال المقاولين والموردين مع التزاماتهم التعاقدية ومتطلبات السياسات الوقائية في البنك الدولي.

1. السياسات الوقائية المحتمل تطبيقها

| السياسات الوقائية | هل تم إثارتها؟ | (الإيضاح) اختياري |
|--|----------------|--|
| التقييم البيئي (البند الأول من الإجراء التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.01) | نعم | سيشتمل المشروع على أعمال مدنية ومادية جوهرية من خلال التعامل مع إزالة وتنظيف الركام والأنقاض وإعادة البناء، كما سيكون وسيترج تنفيذ هذه النشاطات مع الالتزام بالمخطط الأصلي للبناء والبنية التحتية المراد إعادة تأهيلها، حيث تم تجهيز إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية ويتضمن معايير عامة لتجنب وتخفيف وتقليل الآثار السلبية المحتملة والمرتبطة بشكل روتيني مع نشاطات الإنشاء البناء المتوقع. وخلال فترة التنفيذ، سيتم تجهيز إطارات الإدارة الاجتماعية والبيئية (أو تقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية للمشاريع الفرعية الكبيرة) من أجل معالجة المخاطر الاجتماعية والبيئية، وعليه، تم تشغيل خطة العمل 4.0%. |
| المواطن الطبيعية (البند الرابع من الإجراء التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.04) | لا | نظراً لأن المشروع مقيد بالمخططات والهيكلية الحالية والجسور والطرق، الخ ويتمركز بشكل كبير في المناطق المتحضرة، لن يتم التأثير على المواطن الحساسة والمحمية. |

| | | |
|--|-----|--|
| <p>نظراً لأن المشروع مقيد بالمخططات والهيكلية الحالية والجسور والطرق ويتمركز بشكل أساسي في المناطق المتحصرة فلا وجود للغابات ضمن حدود المشروع.</p> | لا | <p>الغابات (البند السادس والثلاثون من الإجراءات التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.36)</p> |
| <p>تم تشغيل البند التاسع من الإجراءات التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.09 لأنه من الممكن أن تتضمن الاستثمارات في القطاع الزراعي والمتمثلة في إعادة تأهيل البذور وتكاثرها ومرافق المعالجة (والتي سوف تستخدم المبيدات الحشرية) وتوزيع معدات المزارع- والتي تتضمن توزيع مبيدات حشرية على الأسر الزراعية، ويتضمن إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية تدابير وإجراءات لاختيار المبيدات الحشرية وفقاً للإجراءات التشغيلي 4.09 ومتطلباتها ومتطلبات معالجة المبيدات الحشرية والاستخدام الأمثل لمعدات الحماية الشخصية. ويشتمل إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية على معايير لتجهيز خطط إدارة مكافحة الآفات للنشاطات التي تتضمن شراء المبيدات الحشرية وأدوات استخدامها.</p> | نعم | <p>إدارة مكافحة الآفات (البند التاسع من الإجراءات التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.09)</p> |
| <p>تعتبر العراق دولة غنية بالموارد الثقافية والمادية، ومن المحتمل أن يكون الدمار الذي حصل خلال النشاطات القتالية بين تنظيم الدولة وقوات التحالف قد أثر بشكل كبير على المباني التاريخية والمواقع الدينية مثل المساجد والمقامات والنصب التذكارية. على الرغم من إمكانية اعتبار الدمار كنتيجة للأعمال الحربية العشوائية، إلا أنه استهدف أعمال العنف الطائفي. وتم تضمين التعامل مع الموارد الثقافية والمادية ضمن إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية وسيكون بمثابة جزء من مكون المساعدة الفنية.</p> | نعم | <p>الموارد المادية الثقافية (البند الحادي عشر من الإجراءات التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.11)</p> |
| <p>لن يتم التأثير على أصحاب المصلحة من السكان الأصليين خلال القيام بنشاطات المشروع.</p> | لا | <p>السكان الأصليون (البند العاشر من الإجراءات التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.10)</p> |
| <p>كمبدأ عام، تم التخطيط لكافة النشاطات ليتم اجراءها بناء على المخططات الحالية والموجودة. وعلى الرغم من ذلك، فهناك احتمالية قليلة أن تؤثر أعمال إعادة الإعمار بشكل مؤقت على إمكانية الوصول لسبل العيش أو أماكن الإقامة أو الاستخدام المؤقت للأراضي الخاصة. وعليه، وبالإضافة إلى إطار سياسات إعادة التوطين، تم إثارة هذه السياسة بطريقة احترازية نظراً لاعتبارها بمثابة توجيهات لتخطيط وتنفيذ عمليات إعادة التوطين للمشروع كاملاً والمواقع المحددة، وهو الأمر الذي سيتيح تجهيز إطار سياسة إعادة التوطين وخطة عمل إعادة التوطين المختصرة حسب</p> | نعم | <p>إعادة التوطين غير الطوعية (البند الثاني عشر من الإجراءات التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.12)</p> |

| | | |
|--|-----|---|
| <p>الحاجة والتي سيوافق عليها البنك الدولي ويتم الإفصاح عنها في "إنفوشوب" التابعة للدولة والبنك قبل البدء بالأعمال المادية. وسيتضمن مكون المساعدة الفنية المخطط له خدمات استشارية حول الضمان الاجتماعي والعمليات التشاركية لتأكيد الوصول العادل والمتساوي لجميع أصحاب المصلحة للاستفادة من خدمات المشروع.</p> | | |
| <p>لن تشمل نشاطات المشروع المتعلقة بإعادة الإعمار على أي من السدود والبيئة التحتية والتي تعتمد بشكل مباشر على السلامة الفنية والأداء الوظيفي للسدود الحالية الموجودة (على سبيل المثال شبكات الري). وسيتم تنفيذ تقييم سلامة خزانات المياه خلال مرحلة تنفيذ المشروع، حيث سيتضمن التقييم فحص الهياكل الخرسانية والتنظيف المحتمل للمصب والدمار الحاصل. بالإضافة إلى النظام الكهربائي والميكانيكي للبوابات وتصميم إعادة التأهيل للهيكليات المدنية المرتبطة بالبوابات والتي تتضمن على سبيل المثال الأعمدة والركائز والأخاديد والأجزاء الداخلية، الخ والتي سيتم تضمينها ضمن الحزمة، وسيغطي التقييم سلامة التشغيل وصيانة جوانب الخزان والتوصية بالتجديد المطلوب أو تركيب معدات مراقبة وبرنامج إدارة السلامة المطور.</p> | لا | <p>أمن السدود (البند السابع والثلاثون من الإجراء التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.37)</p> |
| <p>يتم إثارة هذه السياسة نظراً لقيام المشروع بتمويل إمداد المياه والبنية التحتية لمياه الصرف الصحي والتي تستخدم أو تعتمد على المواد المائية التي تعتبر بمثابة ممرات مائية دولية لأغراض البند الخمسون من الإجراء التشغيلي السابع 7.50. على أي حال، سيقوم المشروع بتقديم التمويل فقط لإعادة تأهيل المخططات الجارية. ويمكن أن تتضمن طبيعة هذه الأعمال إضافة أو تعديل أو إعادة اعمار المرافق الموجودة، ولكنها لن تشمل على أية نشاطات أو أعمال من الممكن أن تتعدى المخططات الأصلية أو تغيير طبيعتها من خلال التعديل أو توسيع النطاق بشكل يجعلها تبدو جديدة أو مختلفة. وعليه، من غير المتوقع أن تقود الأعمال إلى آثار سلبية ملموسة على التدفقات المائية أو جودة المياه لأي من الممرات المائية الدولية، وبالتالي، سعى الفريق للحصول على استثناء من متطلبات اخطار السياسة ومن المتوقع الحصول على هذا الاستثناء في 2017/9/20.</p> | نعم | <p>مشاريع الممرات المائية الدولية (البند الخمسون من الإجراء التشغيلي/سياسة البنك السابعة 7.50)</p> |
| <p>وبينما يستهدف المشروع المناطق المحررة مؤخراً من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإنها لا تبدو مناطق متنازع عليها ضمن معاني هذه السياسة، حيث لا يوجد أي اعتراف دولي بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وعليه، لن تستطيع المطالبة بأي شرعية للأراضي التي يسيطرون عليها.</p> | لا | <p>المشاريع في المناطق المتنازع عليها (البند الستون من الإجراء التشغيلي/سياسة البنك السابعة 7.60)</p> |

1. قدم وصفاً لأي قضايا وقائية وتأثيرات مرتبطة بالمشروع المقترح، قم بتحديد ووصف أية آثار لا رجعة فيها و/أو جوهرية على النطاق الواسع؟

من المتوقع أن يعود المشروع المقترح ومشاريعه الفرعية بفوائد اجتماعية وبيئية ايجابية كبيرة ستساهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين العراقيين، وتحسين الحالة البيئية الكاملة في الأراضي المحررة. وفيما يلي قائمة بالفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الرئيسية التي سوف تنتج عن نشاطات مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية- التمويل الإضافي:

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحررة.
- ظروف بيئية محسنة نظراً لإدارة النفايات السائلة والصلبة.
- تقليل تلوث الهواء والاختناقات المرورية.
- وصول أفضل للأشخاص والبضائع والخدمات.
- صحة عامة محسنة نظراً لتوفير المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي الموثوقة وإدارة النفايات البلدية.
- ظروف السلامة المحسنة بسبب تقديم خدمات الكهرباء الموثوقة.
- انتاجية محسنة من الأراضي الزراعية والماشية.
- إدارة محسنة للموارد المائية.
- استعادة بعض مواقع الموارد الثقافية من خلال قطاع الخدمات البلدية.
- تقديم حوافز إلى النازحين للعودة إلى مزارعهم وحياتهم الطبيعية وخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية.

وترتبط قضايا السياسات الوقائية التالية والآثار السلبية المحتملة بالمشروع. وتعتبر جميع الآثار المدرجة أدناه بشكل كبير ذات أهمية متوسطة. وتقتصر الآثار المتوقعة على مواقع محددة وأوقات محددة، وعليه، يمكن التخفيف من هذه الآثار باستخدام تدابير وإجراءات بسيطة. ومن الممكن تقييم الآثار على أساس أهميتها (متوسطة إلى قليلة). على أي حال، ومع وجود تدابير التخفيف، سيتم إما تحديد هذه الآثار أو تقليلها إلى الحد الأدنى. ولا يعتبر أي من الآثار المدرجة أمراً لا رجعة فيه أو يحمل احتمالية تأثير على نطاق واسع كما هو موصوف أدناه.

خلال أعمال البناء:
النشاطات المستقبل/ جوانب السلامة الصحية البيئية (الآثار المحتملة ذات العلاقة)

أنشطة البناء العامة:

الهواء

- انبعاث الملوثات من محركات الآلات ومعدات البناء.
- وجود الغبار نظراً للأعمال الترابية والأرضية وحركة شاحنات البناء والمعدات على الطرق غير المعبدة.

الضوضاء:

- انبعاث الضوضاء من محركات الآلات ومعدات البناء.

التربة والتربة التحتية والأرض

- احتلال الأرض بسبب التركيبات الموجودة في مناطق العمل.
- تلوث التربة والتربة التحتية بسبب الانسكاب أو التسرب العرضي من معدات البناء.
- التفريغ غير المناسب للنفايات المنزلية الناتجة عن مخيمات/مكاتب البناء.

• التخلص غير السليم من النفايات الناتجة عن مخيمات/مكاتب البناء

النفايات الصلبة والخطيرة:

- انتاج مخلفات ونفايات البناء/وحطام عمليات الهدم.
- النفايات الصلبة الناتجة عن مخيمات/مكاتب البناء.
- التخلص غير السليم من براميل الوقود والأسفلت الذي تمت ازالته وعبوات الدهان ومواد الاسبست.. الخ.
- التخلص غير السليم من نفايات تجريف لقنوات الري.

الموارد المائية:

- التخلص غير السليم من حطام وركام البناء ومخلفاته على جوانب الأنهار.
- التفريغ غير السليم للنفايات المنزلية الناتجة عن مخيمات/مكاتب البناء إلى الأجسام المائية السطحية وغير السطحية.
- الاستخدام غير المناسب للمواد الكيميائية اللازمة لعملية البناء ضمن هيكليات المياه الجوفية واستهلاك الماء لأعمال إعادة الإعمار.

التنوع الحيوي والمواطن الحساسة:

- إزالة الأشجار أو الغطاء الأخضر لأجل اغراض إعادة التأهيل أو الإعمار والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة هذه المواطن.
- تلويث الأنهار أو الممرات المائية والذي من الممكن أن يؤثر سلباً على النظام البيئي المائي.

الموروث الثقافي:

- من الممكن أن تتأثر المواقع أو الهيكليات ذات الأهمية الثقافية بشكل سلبي خلال عملية إعادة التأهيل والتي تتضمن عمليات البناء.

البيئة الاقتصادية الاجتماعية:

- الازعاج المؤقت وعدم الراحة نتيجة لنشاطات البناء والتي تتضمن الضوضاء والانبعاثات.
- تدفق الاخطاء في العمل والتأثيرات المحتملة على خصوصية المجتمعات.
- التوظيف، وظروف العمل وسلامة العمال في موقع البناء.
- المعاناة من فقدان السمع نتيجة للضوضاء.

نشاطات البناء العامة:

حيازة الأراضي وإعادة التوطين

- حيازة الأراضي بشكل مؤقت أو دائم.
- التقييد المؤقت في الوصول إلى سبل العيش أو السكان.

خلال التشغيل:

المستقبل/جوانب السلامة الصحية والبيئية (الآثار المحتملة وذات العلاقة)

الهواء

- انبعاث الملوثات بسبب زيادة حركة المرور والتنقل على الطرق المؤهلة.
- الانبعاثات القادمة من العمليات الجارية في مكبات النفايات ومحارق النفايات في العيادات البيطرية.
- الانبعاثات المتزايدة نظراً للزيادة في معدلات استهلاك الكهرباء.

الضوضاء:

| |
|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • الزيادة في انبعاث الضوضاء نظراً للزيادة في حركة المرور والتنقل على الطرق المؤهلة. • التربة والتربة التحتية والأرض: • يمكن أن تؤدي الإدارة غير السليمة لمكبات النفايات إلى تلويث التربة والأرض. • التخلص غير المناسب من مياه الصرف الصحي. • التسرب في شبكات مياه الصرف الصحي. • النفايات الصلبة والخطيرة: • الإدارة غير السليمة لمواقع التخلص من النفايات والحماة غير المعالجة. • التخلص من الحاويات الكيميائية الفارغة المستخدمة في معالجة المياه/ ومياه الصرف الصحي أو المواد الكيميائية الزراعية. • المخلفات الطبية الناتجة عن العيادات المتنقلة والمستشفيات. • الموارد المائية: • زيادة في نسب استهلاك المياه العذبة. • التسرب في شبكات المياه. • إطلاق الملوثات خلال عمليات صيانة قنوات الري. • التنوع الحيوي والمواطن الحساسة. • التخلص غير السليم من النفايات ومياه الصرف الصحي. • الاستخدام غير المناسب للمبيدات الحشرية. • الموروث الثقافي • زيادة في معدلات ومستويات الاهتزاز نظراً لحركة المرور الهائلة في الطرق التي تتقاطع مع المواقع التراثية والثقافية المهمة. • الجانب الاقتصادي الاجتماعي • وسائل راحة اجتماعية إيجابية وفوائد اجتماعية. |
| <p>2. قدم وصفاً لأي أثار غير مباشرة أو وطويلة الأمد قد تنطوي عليها النشاطات المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع:</p> <p>من غير المتوقع أن تؤدي نشاطات المشروع إلى وجود نتائج وآثار غير مباشرة/طويلة الأمد. وعلى العكس، من المتوقع أن يؤدي المشروع إلى وجود نتيجة إيجابية واسعة تتضمن استعادة حيوية المستويات السابقة للنشاطات الاقتصادية واستعادة الخدمات البيئية والعامة.</p> |
| <p>3. قدم وصفاً لأي بدائل للمشروع (إذا كانت ذات صلة) تهدف إلى المساعدة في تجنب أو تقليل الآثار العكسية:</p> <p>نظراً لأن المشروع سيقوم بتمويل إعادة اعمار واستعادة الهيكليات الموجودة مسبقاً فقط، لم يتم اعتبار أية بدائل أخرى. وفي حالة المشاريع الفرعية التي من الممكن أن تتضمن تنوع في اختيارات التصميم. وستعمل خطة الإدارة الاجتماعية والبيئية التي سيتم تطبيقها لكل مشروع فرعي على تعزيز خيارات التصميم المستدامة ومن المرجح أن تؤدي إلى وجود أفضل الآثار الاجتماعية والبيئية الإيجابية.</p> |
| <p>4. قدم وصفاً للتدابير التي اتخذتها الجهة المقترضة لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. وقم بتقديم تقييم حول قدرة الجهة المقترضة على تخطيط وتنفيذ التدابير الموصوفة.</p> <p>قام المقترض بتجهيز إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية ومرفق التحضير للمشروع وتمت مراجعته والموافقة عليه من قبل البنك خلال فترة تنفيذ المشروع الأم. كما قام المقترض بتجهيز أدوات السياسات الوقائية المخصصة للموقع وتقييم الأثر البيئية والاجتماعي وخطط الإدارة الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى قائمة تحقق من هذه الخطط والتي تم اعتمادها أيضاً من قبل البنك. وقد تم الإفصاح عن</p> |

جميع هذه الأدوات داخل الدولة وفي مواقع البنك الخارجية.

ولأغراض التمويل الإضافي، وبدعم كامل من فريق المهمات، عمل المقترض على تحديث كل من إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية وإطار سياسة إعادة التوطين لتعكس النطاقين الجغرافي والقطاعي الجديدين. ويقدم إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية المحدث وصفاً للنطاق الاستثماري الكامل للمشاريع الفرعية لكل من مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية- التمويل الإضافي، بالإضافة إلى تقسيمهم إلى عدة أنماط إلى جانب المعايير والآثار الاجتماعية والبيئية، كما ويعمل كل نمط على تحديد العمليات والأدوات المقترحة والمحددة. ويمكن أن يتم الإفصاح عن هذه الأداة وأخذ المشورة قبل البدء بأي نشاطات مادية. ويتضمن إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية قائمة إيجابية من النشاطات المحتملة والاستثمارات التي يمكن تمويلها، بالإضافة إلى قائمة سلبية من النشاطات والمعدات والبضائع التي لن يتم تمويلها من قبل المشروع نظراً لآثارها البيئية السيئة المحتملة.

ويقدم إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية توجيهاً واضحاً حول: (أ) نطاق انماط المشروع والتي تتراوح ما بين أنماط بسيطة وأعمال روتينية مدنية متعلقة بإعادة الإعمار (على سبيل المثال: اصلاح الطرق وإعادة تأهيل المباني، الخ) وصولاً إلى عمليات اصلاح أكثر تعقيداً (على سبيل المثال الجسور والهيكليات الكبرى، و(ب) ما هي أنواع الأدوات الوقائية التي ستكون مطلوبة. وتتراوح انماط الأدوات الوقائية المتوقعة في المشروع ما بين قائمة التحقق البسيطة من إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية وأعمال الإصلاح الروتينية وصولاً إلى خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية وصولاً إلى تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي ضمن محددات المشروع الواضحة. وستتطلب كافة نشاطات المشروع التي تتضمن اعمالاً مدنية على أي مستوى نوعاً من أدوات الإدارة الاجتماعية/البيئية كما تم تحديده في إطار الإدارة الاجتماعية البيئية.

ومن المتوقع أن تتضمن جميع الأنماط ضمن النطاق المتوقع للمشاريع الفرعية أعمالاً مدنية بسيطة تتعلق فقط بالهيكليات الموجودة والمخططات الأصلية المدمرة نتيجة النزاع.

ولأجل تلك الأنماط، سيتم تجهيز خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية المختصرة باعتبارها أداة وقائية مناسبة ولن تكون هناك حاجة لوجود تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الشامل والقائم بذاته حيث ستكون الهيكليات والتراكيب موجودة مسبقاً. وسيقوم المشروع بتمويل عمليات اصلاحها وإعادة (استعادتها) فقط. كما وستكون جميع المشاريع الفرعية بموجب هذا النوع بحاجة لوجود أدوات وقائية على شكل خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية (خطط إدارة العوامل الاجتماعية والبيئية) والتي ستصبح جزءاً من عقد العمل ووضع معايير العوامل الاجتماعية والبيئية وآليات الامتثال والعمل على أساس تعاقدى للإشراف وتطبيق ممارسات العوامل الاجتماعية والبيئية الجيدة خلال الاعمال.

ولأجل تلك الأنماط، سيتم تجهيز خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية المختصرة باعتبارها أداة وقائية مناسبة، ولن تكون هناك حاجة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي الشامل والقائم بذاته حيث ستكون الهيكليات والتراكيب موجودة مسبقاً، وسيقوم المشروع بتمويل عمليات اصلاحها استعادتها فقط.

وستتطلب جميع المشاريع الفرعية بموجب هذا النمط وجود أدوات وقائية على شكل خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية (خطط إدارة العوامل الاجتماعية والبيئية) والتي ستصبح جزءاً من عقد العمل ووضع معايير العوامل الاجتماعية والبيئية وآليات الامتثال والعمل على أساس تعاقدى للإشراف على ممارسات العوامل الاجتماعية والبيئية الجيدة وتطبيقها خلال الاعمال.

أما بالنسبة لبعض المشاريع الكبرى، على سبيل المثال إعادة اعمار الجسور وخزانات المياه، من الممكن أن تكون هناك حاجة لتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي وبشكل محدود. ونظراً لكون الأعمال كبيرة الحجم، ستكون الأنهار حساسة وعرضه للأثار البيئية والتي من الممكن أن يتم تضمينها ضمن خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية، إضافة إلى ذلك، ستكون خطط الإدارة البيئية والاجتماعية محددة بشكل أكبر حول بعض التدابير لحماية جودة المياه والأنهار والنظام البيئي المائي والحفاظ على النظام الهيدرولوجي حول الجسر/الخران. علاوة على ذلك، يمكن لبعض الاعتبارات الاجتماعية والمتضمنة على سبيل المثال الوصول المستمر إلى النهر لأغراض الصيد واستخراج المياه أن تصبح مرتبطة وبشكل وثيق بإطار الإدارة الاجتماعية والبيئية (على الرغم من كونها ضمن إدارة وتحكم مختلفة) وخطر مخلفات الحرب من المتفجرات والتي تتضمن الذخائر غير المتفجرة والذخائر المتفجرة المتروكة والأجسام المفخخة في مناطق المشروع، وكما هو المشروع، سيتم تنفيذه في المناطق المحررة مؤخراً، وحيث أن عملية التحرير عادة ما تأتي ضمن أنشطة قتالية كبير، فإن وجود مخلفات الحرب من المتفجرات هو أمر أكيد.

وبالتالي، ستخضع مناطق المشروع (أو كانت قد خضعت) لعملية مسح تقني تتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات، حيث يجب أن يعلن عن أمان وسلامة هذه المناطق قبل البدء بأية أعمال سواء أكان ذلك متعلقاً بإزالة الأنقاض وإعادة اعمار الهيكليات المدمرة أو أية أعمال تحت مستوى سطح الأرض.

وعملت الوزارات ذات الصلة المنخرطة في تنفيذ مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية (الأم) على تشكيل فرق ادارة المشروع خلال مرحلة التنفيذ. وخلال تنفيذ مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية (الأم)، حصل المقترض على الخبرة والمعرفة اللازمة بسياسات السياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي، بالإضافة إلى ذلك، قدم فريق المهام عدة جلسات تدريبية وتعريفية لفرق إدارة المشروع المختلفة.

أما بالنسبة لمكونات المشروع التي تمت إضافتها حديثاً، يجب أن تكون فرق إدارة المشروع حاصلة على تدريب في مجال السياسات الوقائية. وكما لوحظ في مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية (الأم)، فإن فرق إدارة المشروع لا تمتلك قدرة على تنفيذ هذه السياسات. وعليه، تحتاج فرق إدارة المشروع إلى: (أ) موارد وموظفين مخصصين، و(ب) مساعدة الفنية، و(ج) تدريب وتوعية.

وستعتمد فرق إدارة المشروع بشكل كبير على الاستشاريين. حيث تعتبر قدرة الاستشاريين المحليين مندية إلى حد ما ومعرفتهم بسياسات الإجراءات الخاصة بالبنك الدولي ضعيفة. وعليه، من الممكن أن يطلب من فرق إدارة المشروع الاعتماد على الخبرات الإقليمية والدولية والعمل سوياً مع الاستشاريين الوطنيين على الأقل في مرحلة البدء حتى يتمكن الاستشاريين الوطنيين من تقديم وثائق جودة مقبولة. وسيساعد هذا الأمر المشروع على تجنب التأخير في عملية التقديم والمراجعة والموافقة على الأدوات الوقائية والتي يجب أن تقوم فرق إدارة المشروع بتجهيزها قبل البدء بأية نشاطات ميدانية.

وعلى غرار ما حدث في مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية (الأم)، سيقوم فريق مهمات البنك بتقديم التدريب والتوجيه لفرق إدارة المشروع حسب الحاجة قبل وأثناء تنفيذ المشروع.

وفيما يتعلق بقدرة الوكالة المنفذة/المقترض على تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، فإنه ومن الواضح عدم وجود قدرة اجتماعية وبيئية كافية للتنفيذ أو الإشراف على خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية ضمن فرق إدارة المشروع الجديدة. وسيكون تنفيذ خطط الإدارة

الاجتماعية والبيئية وبشكل كبير مسؤولية المقاول المتعاقد. ومن أجل ذلك، على المقاول ترشيح استشاري الصحة والسلامة والبيئة واستشاري التنمية الاجتماعية (إذا لزم الأمر) للتأكد من الامتثال مع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية خلال مرحلة المشاورات. بالإضافة إلى ذلك، سوف تطلب فرق إدارة المشروع من مهندس المشروع (استشاري) توظيف استشاريين خارجيين للعمل عن قرب مع المقترض/ الوكالة المنفذة للتأكد من التنفيذ السليم لمتطلبات خطة الإدارة الاجتماعية والبيئية. وفي جميع الأحوال، على المقترض التأكيد ومن خلال الترتيبات التعاقدية مع المقاول، بأنه قد تم تضمين جميع متطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل إعادة التوطين ضمن عقود الإعمار والتي ستكون ملزمة لجميع المقاولين.

5. قم بتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وقدم وصفاً لآليات الاستشارات والإفصاح حول السياسات الوقائية مع التركيز على الأشخاص المتضررين؟

وتتضمن قائمة أصحاب المصلحة الرئيسيين: (أ) فرق إدارة المشروع من قطاع الوزارات المعنية و(ب) إدارات المحافظات المتضررة و(ج) البلديات و(د) المستفيدين من المشروع والمتضررين المحتملين من المشروع. أجريت المشاورات مع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة تحضيراً لإطار الإدارة الاجتماعية والبيئية المحدث وإطار سياسة إعادة التوطين. وستعتبر أدوات السياسات الوقائية الخاصة والمحددة بالموقع (خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية وقوائم التحقق وخطط عمل إعادة التوطين وخطط عمل إعادة التوطين المختصرة) جزءاً من نقاشات/مشاورات مجموعات التركيز والتي سوف تسبق تنفيذ المشروعات الفرعية الفردية والتي تقوم البلديات بتنظيمها. وتهدف جلسات المشاورات إلى تقديم التصميم الكلي للمشروع وتوضيح الفوائد الشاملة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى البدء بوضع الخطوط العريضة للأثار الاجتماعية والبيئية العكسية المتوقعة والناجمة عن نشاطات المشروع، وتمكين أصحاب المصلحة من فهم المشروع ونشاطاته والتأكد من أخذ قضاياهم ومخاوفهم بعين الاعتبار خلال جميع مراحل المشروع ومن ضمنها مرحلة التخطيط. وسيتم الإفصاح عن نتائج المشاورات على الصفحة الالكترونية الخاصة بإطار النتائج والوزارات المعنية والمحافظات التي ستشهد إجراء التدخلات فيها. يجب أن يكون جميع الأشخاص المتضررين من المشروع على دراية ليتمكنوا من تقديم التغذية الراجعة عند الحاجة.

آلية إنصاف المظالم

سيتم إجراء ترتيبات متعددة المستويات خلال الشهور الستة الأولى من مرحلة تنفيذ المشروع لتسجيل ومعالجة المظالم والشكاوى المقدمة من الأشخاص المتضررين من المشاريع الفرعية في كافة القطاعات من خلال الخط الساخن والإعلام الاجتماعي. ويتمثل الهدف الرئيسي لآلية إنصاف المظالم في المشروع في تقديم وسائل واضحة ومحاسبية للأشخاص المتضررين لرفع شكاوهم والبحث عن علاجات عند اعتقادهم بأنهم تضرروا من خلال المشروع. وتسهل آلية إنصاف المظالم الفعالة سريعة التجاوب تقدم سير المشروع من خلال تقليل الخطورة التي تؤدي إلى وجود شكاوى غير معالجة وتأخير في العمليات وإجراءات مطولة في المحاكم أو اهتمام عام سلبي.

ب. متطلبات الإفصاح

التقييم البيئي/ التدقيق/ الخطة الإدارية/ أخرى

| | |
|----------------------|--|
| 20 أيلول/سبتمبر 2017 | تاريخ استلام من البنك |
| 20 أيلول/سبتمبر 2017 | تاريخ تسليمها إلى إنفوشوب |
| | للمشاريع المصنفة ضمن الفئة (أ): تاريخ توزيع الملخص التنفيذي للتقييم البيئي على المدراء التنفيذيين |
| | الإفصاح داخل البلد |
| 20 أيلول/سبتمبر 2017 | العراق |
| | تعليقات: |
| | خطة عمل إعادة التوطين/ إطار عمل إعادة التوطين/ العمليات السياسية |
| 20 أيلول/سبتمبر 2017 | تاريخ استلام من البنك |
| 20 أيلول/سبتمبر 2017 | تاريخ تسليمها إلى إنفوشوب |
| | الإفصاح داخل البلد |
| 20 أيلول/سبتمبر 2017 | العراق |
| | تعليقات: |
| | خطة إدارة مكافحة الآفات |
| لا | هل تم الإفصاح عن الوثيقة قبل عملية التقييم؟ |
| لا ينطبق | تاريخ استلام من البنك |
| لا ينطبق | تاريخ تسليمها إلى إنفوشوب |
| | الإفصاح داخل البلد |
| | في حال استدعى المشروع تشغيل إدارة الآفات و/أو سياسات الموارد الثقافية المادية، يجب معالجة القضايا التالية والإفصاح عنها كجزء من التقييم البيئي/ التدقيق/ أو خطة الإدارة البيئية. |
| | في حال كان الإفصاح داخل البلد لأي من الوثائق أنفة الذكر غير متوقع، يرجى إيضاح السبب: |

ت. مؤشرات رصد الامتثال على مستوى الشركات

| البند الأول من الإجراءات التشغيلية/الممارسات العالمية/سياسة البنك الرابعة بشأن التقييم البيئي | | | | | | |
|---|----------|---|----|-----|-----|--|
| { | لا ينطبق | { | لا | {x} | نعم | هل يتطلب المشروع تقييم بيئي مستقل (يتضمن تقرير خطة الإدارة البيئية)؟ |
| { | لا ينطبق | { | لا | {x} | نعم | إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت وحدة البيئة الإقليمية أو مدير الممارسات بمراجعة تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟ |
| { | لا ينطبق | { | لا | { | نعم | هل تم دمج تكلفة ومساءلة خطة الإدارة البيئية في الائتمان/القرض؟ |
| البند التاسع من الإجراءات التشغيلية الرابع 4.09 - إدارة الآفات | | | | | | |

| | | | | | | |
|--|-------------|-----|----|-----|-----|---|
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل يعالج التقييم البيئي وبشكل ملائم قضايا مكافحة الآفات؟ |
| {} | لا ينطبق | {x} | لا | {} | نعم | هل هناك حاجة لوجود خطة إدارة آفات منفصلة؟ |
| {x} | لا ينطبق | {} | لا | {} | نعم | إذا كانت الإجابة نعم، هل تمت مراجعة خطة إدارة الآفات والموافقة عليها من قبل شخص أخصائي في السياسات الوقائية أو رئيس الوزراء؟ هل تضمن تصميم المشروع متطلبات خطة مكافحة الآفات؟ إذا كانت الإجابة نعم، هل يتضمن فريق العمل أخصائي مكافحة الآفات؟ |
| البند الحادي عشر من الإجراء التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.11 الموارد الثقافية المادية | | | | | | |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل يتضمن التقييم البيئي معايير من مناسبة تتعلق بالملكية الثقافية؟ |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل يتضمن الائتمان/ القرض آليات لتخفيف الآثار المحتملة على الملكية الثقافية؟ |
| البند الثاني عشر من الإجراء التشغيلي/سياسة البنك الرابعة 4.12 إعادة التوطين غير الطوعية | | | | | | |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل تم تجهيز خطة إعادة التوطين/ الخطة المختصرة/ إطار السياسات/ وإطار العمليات (حسب ما هو مناسب)؟ |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت الوحدة الإقليمية المسؤولة عن السياسات الوقائية أو مدير الممارسات بمراجعة الخطة؟ |
| {x} | يحدد لاحقاً | {} | لا | {} | نعم | هل من المتوقع وجود نزوح جسدي أو إعادة توطين؟ |
| {x} | يحدد لاحقاً | {} | لا | {} | نعم | هل من المتوقع حدوث نزوح اقتصادي؟ (خسارة في الأصول أو إمكانية الوصول إلى الأصول التي تؤدي إلى خسارة مصادر الدخل أو وسائل سبل العيش). |
| البند الخمسون من الإجراء التشغيلي السابع 7.50 مشاريع الممرات المائية الدولية | | | | | | |
| {} | لا ينطبق | {x} | لا | {} | نعم | هل أبلغت المناطق الشاطئية الأخرى بالمشروع؟ |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | في حال كان المشروع يندرج ضمن واحدة من استثناءات متطلبات التبليغ، هل قامت الدائرة القانونية بتجهيز ذلك؟ وهل تم تجهيزها وإرسالها إلى نائب المدير الإقليمي؟ |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل وافق نائب المدير الإقليمي على مثل هذا الاستثناء؟ |
| سياسة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات | | | | | | |
| {} | لا ينطبق | {x} | لا | {} | نعم | هل أرسلت وثائق السياسات الوقائية ذات الصلة إلى دار معلومات البنك الدولي (Infoshop)؟ |
| {} | لا ينطبق | {x} | لا | {} | نعم | هل تم الإفصاح عن الوثائق ذات العلاقة داخل الدولة وفي مكان عام وبشكل وطريقة مفهومة وتصل إلى الأشخاص المتضررين من المشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية؟ |
| جميع السياسات الوقائية | | | | | | |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل تم تجهيز تقويم مناسب وميزانية ومسؤوليات مؤسسية واضحة لأغراض |

| | | | | | | |
|----|----------|----|----|-----|-----|---|
| | | | | | | تنفيذ التدابير المتعلقة بالسياسات الوقائية؟ |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل تم تضمين التكاليف المتعلقة بتدابير السياسات الوقائية ضمن تكلفة المشروع؟ |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل يتضمن نظام الرصد والتقييم في المشروع عملية رصد التأثيرات الوقائية والتدابير المتعلقة بالسياسات الوقائية؟ |
| {} | لا ينطبق | {} | لا | {x} | نعم | هل تم الاتفاق على ترتيبات تنفيذ مرضية مع المقترض وانعكست على نحو ملائم ضمن وثائق المشروع القانونية؟ |

6. جهات الاتصال:

البنك الدولي

جهة الاتصال: إبراهيم خليل دجاني

اللقب: رئيس فريق العمل

الجهة المقترضة أو المتلقية للقرض

الاسم: وزارة المالية

جهة الاتصال: الدكتور صلاح الدين حديثي

اللقب: مدير المشروع

البريد الإلكتروني: hadeethi.saladin@gmail.com

الوكالات المنفذة

الاسم: صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة

جهة الاتصال: معالي الدكتور مصطفى حتي

اللقب: منسق صندوق إعادة الإعمار

البريد الإلكتروني: Mustafa_alhiti_s@yahoo.com

7. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

الهاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>

8. الموافقة/ الاعتماد

| | | |
|--|------------------|---------------------------|
| | رئيس فريق العمل: | الاسم: إبراهيم خليل دجاني |
|--|------------------|---------------------------|

| | | |
|----------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| | | تمت الموافقة بواسطة: |
| التاريخ: 26 أيلول/سبتمبر 2017 | الاسم: براندون انريكي كارتز | مستشار السياسات الوقائية |
| التاريخ: 28 أيلول/سبتمبر 2017 | الاسم: آيات سليمان | قائم بأعمال المدير التنفيذي |
| التاريخ: 5 تشرين أول/أكتوبر 2017 | الاسم: ساروج كومار | المدير القطري |